وعالم المثال عند القائلين بتجرد عنها بالكلية فاذن التوسط بين المجرد
والمادي لا يرجع الى سهل محصل اصلا نعم لو اراد وابذ لك ضربا من اللطافة
والتجريد عن عوارض سائر الجسمانيات كالمقصور المنطبعة في الحواس الباطنة فكان
لطريق التحصيل اقول النقول حق باجماع العارفين وهم يقولون بانه يتوسط
بين عالم الغيب والشهادة دون التجرد والتعلق فان جمهورهم ينكرون
المجردات المحضة فلقولهم تاويل صحيح دائر على التنزيل لكن طريقهم ومعرفة عندهم
منوطة بالكشف والمشاهدة دون الاستدلال فعدم الدليل عندنا لا يقدح
في ثبوته لعل المدعي اراد به دفع ظن المصنف والشيخ الرئيس بان مراد اهل
الاشراق من وجود المطابع الابدية المجردة تميزه عن الافراد المتحيزة وجوده المتعين
بشرط لا شيء بالنسبة الى جميع العوارض كما ظن الشيخ الرئيس على ما يفهم
من ظاهر عبارته كما مر بل اراد امكان وجود فرد من تلك المطابع مجردة
عن المادة وعوارضها لان الوجود المابعينة الشخص اويلزمه فكيف يتصور
الوجود بدونه فوجود المطبوع مجردة عن المادة وعوارضها بعينه وجود شخص بينها
كذلك والدليل على امكانه كشف الاشراقين وكونه لا بشرط شيء المنافي
بالقياس الى العوارض المادة قال في الحاشية ان بامكان ممتنع عند
العقل لا يكون اثباته بالكشف كما انه لا يثبت بالعقل والمراد بالعوارض ليس مطلق
العوارض بل العوارض المادية فحاصل الدليل ان الانسان مثلا عوارضه

الصواب ولا وجودها على ما هو صريح ابنها مهما تشخص كما حققناه منه

المادية

المادية ليس لها في نفسها قابل للتعقلات المادية فيجوز ان يوجد في الخارج
خاليا عنها ويويد ذلك خلوه عنها في العقل انتهى وحاصل استايد ان بامكان
ممتنع لذاته لا يحصل في شيء من الخارج والوجود فكما جاز وجوده في العقل خاليا
عن العوارض المادية كذلك يجوز ذلك في الخارج اقول لا شك ان هذا القول
على توجيه المحشي المحقق رح والمكان لا يرجع الى ما فاظن الشيخ الرئيس لكن الظ
من عبارته امكان وجود شخص مجرد في الخارج لا على التخالط مع الافراد المادية
الزمانية ومتدابطة بعضها عرفت ان الطبيعة اذا وجدت في الخارج وتشخصت
من دون التعلق بالعوارض المادية كما في المفارقات المحضة فمنع تعلقها بشخصها
بالمادة في جميع الخارج وجودها في الخارج وبالجملة اختلاف الهيئة المحصلة بالتجرد والمادة
الجوهرية في ظرف واحد ممنوع بالبرهان والوجدان والقياس على الوجود
الذهني مع الفارق الجلي ظاهر البطلان الا ان يقال مراده من الافراد
المجردة هي الجزئيات المادية باعتبار تشخص وجودها وثباتها في وعاء الدهر والمراد
بالتجرد عن المادة سلب تقدمها عليها وتعاقدها لها ونفي خواصها عنها من
التغير والتاثر في الحلول كما مر تفصيله والمراد بالامكان ليس مجرد الامكان العقلي
بل الوقوعي فان تلك الافراد موجودة بالفعل على هذا الشكل فتامل فانها
على التقدير الاول اه اي يكون المقتضي هي الهيئة بشرط الوجود فالهيئة من حيث
هي مع غض النظر عن الوجود قابلة للوجود وعدمها ولما تقابلها معا ابدا لا فقط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)